الحناوي لـ«الوطن»: ٦٠ بالمئة نسبة إنجاز رسائل الماجستير والدكتوراه

إجراءات لرفع تصنيف جامعة دمشق (عالمياً).. ومهلة ٢١ يوماً للأستاذ المحكم

فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دمشق الدكتور محمد فراس الحناوي في حديث خاص لـ«الوطن» عن وضع حلول لمعالجة مشاكل التأخر في البت بنشر رسائل الماجستير والدكتوراه في المجلة المحكمة، مبيناً أن جامعة دمشق تنظم عمل مجلات جامعتها من خلال التخلي عن المراسلات الورقية للمحكمين واستبدالها بالمراسلة عن طريق البريد الإلكتروني.

وبيّن الحناوي أنه تم منح المحكم مهلة ٢١ يوماً، إذا أخفق في أن يستجيب خلالها يستبدل بمحكم آخر، مؤكداً أن الغرض من هذه العملية هو السرية الكاملة في عملية إرسال المقالات للمحكمين وكذلك منع التأخير في التحكيم للمقالات التي ستقبل، على أن يبت في عملية التحكيم خلال فترة أقصاها الشهر.

ونوه بأن هذا الإجراء شكل ارتياحاً لدى الباحثين طلاب الدراسات العليا والأساتذة المحكمين بوجود آلية واضحة ضمن مواعيد زمنية محددة، سواء بقبول البحث العلمي المقدم أو رفضه أو إجراء أي تعديل.

ويأتي ذلك في الوقت الذي كانت تتأخر فيه نتيجة الأبحاث العلمية لفترة زمنية قد تصل إلى الـ ٤ أشهر وأكثر نظراً لالتزام العديد من الأساتذة بمهام أخرى، وبالتالي يتسبب بحدوث تأخر لا يكون في مصلحة الطالب، الأمر الذي استدعى تدخل الجامعة بحلول جديدة منصفة لطلاب الدراسات العليا ويعزز من مكانة البحث العلمي.

كما كشف الحناوي عن توجه جامعة دمشق نحو نظام المجلات المفتوحة (OJS)، الأمر الذي يرفع من مكانة مجلة جامعة دمشق بين المجلات العالمية وبالتالي إدراجها ضمن هذه المجلات، وضمن محركات البحث العالمية بالنسبة لجميع الأبحاث العلمية المحكمة سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه.

وبين نائب رئيس جامعة دمشق أن هذا الإجراء يسهم في رفع تصنيف جامعة دمشق بين الجامعات السورية والخارجية، كما يحقق الجدية والالتزام واستقطاب باحثين في الخارج ترغب بالنشر في مجلة جامعة دمشق، وقال إن إطلاق البرنامج الخاص بنظام المجلات الجديد خلال أيام، ليتاح من خلاله كل عمليات التحكيم.

وأوضح الحناوي أنه لم يحدث أي تغيير كبير على تصنيف جامعة دمشق الأخير ضمن تصنيف (ويب ماتريكس) لترتيب الجامعات السورية، مؤكداً اتخاذ إجراءات يتم العمل عليها لتحسين التصنيف من خلال نشر الأبحاث والمعلومات الكافية باستمرار على موقع الجامعة، وذلك بكل دقة وشفافية على صعيد النماذج والاطلاع على المجلة ضمن موقع الجامعة، إضافة إلى نشر الأبحاث الكترونياً من ضمنها المتراكمة خلال الفترة السابقة.

وفيما خص شرط الجهة الداعمة وعملية التشبيك، بين الحناوي أن هناك إجراءات مرنة جداً فيما يخص رسائل الماجستير، ناهيك عن تشكيل لجنة للتشبيك فيما يخص رسائل الدكتوراه، مبيناً أن هناك اجتماعات مكثفة والتحضير لورشة عملية لعرض عناوين الأبحاث وتبادل وجهات النظر بين مختلف الجهات وبالتالي زيادة التشبيك، مع وجود جدية أكبر في الاهتمام بعدد من الأبحاث.

وكشف نائب رئيس جامعة دمشق أن مجموع رسائل الماجستير المسجلة في الجامعة منذ ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٩ بلغ ٧٠٣٩ رسالة أنجز منها ٤١٣٩، كما قدر عدد رسائل الدكتوراه المسجلة خلال ذات الفترة ٢٣٥٢ رسالة أنجز منه ١٣٧٧، مع متابعة حصر جميع الرسائل خلال العام الماضي.

> عدد رسائل الدراسات العليا المسجلة خلال ذات الفترة ٢٣٥٢ رسالة أنجز منه ١٣٧٧، مع متابعة حصر جميع الرسائل خلال العام الماضي

مبيناً أن نسب الإنجاز نحو الـ ٦٠ بالمئة وهذا يعود إلى عدم جدية كثير من الطلاب في إنجاز أبحاثهم وكذلك عدم متابعة الأساتذة لطلابهم في إنجاز أطروحاتهم نتيجة للأعداد الكبيرة للرسائل التي غالباً ما يشرف عليها الأستاذ أي عدم العدالة في توزيع الطلاب على المشرفين.

كما لفت إلى أن أكثر المواضيع غير متباتة من جهة تلح على إنهاء البحث فيها، مضيفاً: لذلك كان لابد من أن تربط جميع الأبحاث بجهة تكون مهتمة بها.

أعاد النظر ببعض الرسوم منها النظافة وذبح الحيوانات وخدمات المطاعم والمشاوي الخاصة وصالات الأفراح

ليلا لـ«الوطن»: مشروع القانون المالي للوحدات الإدارية أعفى الجمعيات السكنية من رسوم رخص البناء

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب النائب مصطفى ليلا أن مشروع القانون المالي الخاص بالوحدات الإدارية أعفى الجمعيات السكنية من رخص البناء على ألا تتجاوز مساحة الشقة ١٣٠ متراً مربعاً وفي حال زادت على هذه المساحة يتم إلزامها بدفع رسوم الرخصة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد ليلا أن المشروع أيضاً تضمن تخفيض رسوم رخص البناء إلى واحد بالمئة من قيمة سعر المتر المربع للأرض المشيد عليها بعدما كانت ٢ بالمئة في القوانين الحالية، مرجعاً أسباب تخفيض النسبة إلى ارتفاع أسعار المتر المربع وبالتالي لا تكون هناك زيادة في أسعار العقارات على المواطنين.

ولفت ليلا إلى أن المشروع يهدف أيضاً إلى تأمين موارد للوحدات الإدارية للقيام بمهامها التنموية والخدمية باعتبار أن المنصوص عليها حالياً لم تعد تفي بالغرض مما أضعف من واردات هذه الوحدات وعدم تمكينها من القيام بمهامها.

وأوضح ليلا أنه تم جمع كل القوانين السابقة التي تحكم العمل المالي للوحدات الإدارية في قانون واحد يكون متماشياً مع الواقع الحالي ومتطلباته ومنسجماً مع التطورات الاقتصادية والتشريعية التي شهدها القطر مؤخراً، إضافة إلى أنه يساهم في دعم واردات الوحدات الإدارية باعتبار أن موازناتها ذاتية وهي تعاني نقصاً في السيولة وعجزاً في موازناتها الخاصة في ظل الظروف الراهنة.

وبيّن ليلا أنه من الرسوم التي تمت إعادة النظر فيها رسم النظافة وذبح الحيوانات في المسالخ كما تم التشدد في المشروع بفرض غرامات مجزية بحق المخالفين لمنع الذبح في غير المسالخ والأماكن المحددة حفاظاً على صحة المواطنين.

وأشار ليلا إلى أنه من الرسوم التي تمت إعادة النظر فيها أيضاً الخدمات التي تقدمها ورسم الخدمات على المطاعم والفنادق والمحال والمشاوي الخاصة والمكاتب المهنية وصالات الأفراح باعتبار أن كل المنشآت الموجودة ضمن الوحدة الإدارية يترتب عليها رسم خدمات من دون أن يحدد الرسوم التي تمت إعادة النظر فيها لأن الأرقام الواردة في المشروع قابلة للتعديل أثناء المناقشة وبالتالي هي ليست ثابتة.

وأكد أن الرسوم التي تمس كل المواطنين تمت إعادة النظر فيها بشكل لا يؤثر في دخل المواطنين وبما يتوافق مع مصلحة الخدمات ولينعكس رفع بعض الرسوم على تقديم الخدمات من الوحدات الإدارية للمواطنين ولا يكون هناك تقصير منها في ذلك.

وبيّن ليلا أنه تمت إعادة النظر في الرسوم التي تخصص من وزارة المالية حتى يتم توزيعها بشكل عادل من قبل الوزارة على كل الوحدات الإدارية وحسب عدد السكان باعتبار أنه لم تكن هناك عدالة في التوزيع بين هذه الوحدات.

وأكد ليلا أن المشروع تضمن إعادة توزيع رسوم تعبيد الشوارع على كل الأبنية المستفيدة من الشارع بعدما كانت تفرض على الأبنية المطلة على الشارع فقط وبحيث يتم توزيع هذا الرسم بشكل عادل على أصحاب الأبنية، مشيراً إلى أن مشروع القانون سمح بتقسيط الرسوم التي تترتب على المواطنين لمدة ست سنوات من دون فوائد وغرامات.

- تخفيض رسوم رخص البناء إلى واحد بالمئة
- المشروع سمح بتقسيط الرسوم المترتبة على المواطنين لـ٦ سنوات من دون فوائد وغرامات

مربو الثروة الحيوانية بحماة يشتكون من تحكم تجار السوداء بالأعلاف

فرع مؤسسة الأعلاف بحماة: تمديد توزيع المقنن الغنمي لنهاية الشهر ومعمل كفربهم قريباً لكسر الاحتكار

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني مربو الثروة الحيوانية بمحافظة حماة، من شح الأعلاف الضرورية لقطعانهم ومواشيهم من الأغنام والأبقار، في فرع المؤسسة العامة للأعلاف ومراكزه المنتشرة بمختلف مناطق المحافظة، وخصوصاً مادة النخالة.

وأوضح مربون كثرٌ لـ«الوطن» أن الأعلاف نادرة جداً بالمؤسسة، ولكنها وافرة بالسوق السوداء!.

ولفتوا إلى أن التجار يتحكمون بالسوق، ويفرضون عليهم أسعاراً من الصعب تحملها، ولكنهم مجبرون على ذلك، لكيلا تنفق أغنامهم أو أبقارهم.

وأكدوا أنهم منذ شهر كانون الأول بالعام الماضي لم يستلموا النخالة على سبيل المثال لا الحصر من أي مركز من مراكز مؤسسة الأعلاف، على حين هي متوافرة بالسوق السوداء، ولكن بأسعار فلكية تتجاوز الـ١,٢ مليون ليرة للطن، و١ مليون لطن الشعير!.

مدير فرع مؤسسة الأعلاف بحماة عثمان دعيس، وردّاً على أسئلة «الوطن» بيّنَ أن المؤسسة تزود مربي الأغنام والأبقار والجاموس والخيول والأسماك، بالمقنن العلفي لقطعانهم حسب المتاح.

وبين أنه تم تمديد توزيع المقنن العلفي للثروة الغنمية، لنهاية هذا الشهر، ولغاية ٩ الشهر الجاري.

ولفت دعيس إلى أن فرع المؤسسة وزع منذ بداية العام الحالي كميات مقبولة من المقنن العلفي للثروة الغنمية رغم قلة المادة فبلغت نسبة التنفيذ ٨٥ بالمئة لتاريخه، وقد تم تمديده للشهر الثالث، خلافاً للعادة حيث كان يغلق التوزيع لعدم توافر المادة.

على حين انتهى التوزيع لمربي الأبقار والأسماك في ١٨ من الشهر الماضي.

وأوضح أن المؤسسة سمحت لمربي الدواجن الذين تم الكشف على مداجنهم خلال الدورة العلفية المنتهية بتاريخ ٢/١٨/ ٢٠٢١ ولم يتمكنوا من استلام مخصصات دواجنهم، باستلامها وفق الكشوف المنفذة، وذلك بدءاً من ٢ وفيما يتعلق بمادة النخالة، أشار دعيس إلى أنها لم تتوافر منذ الشهر ١١ من العام الماضي، لإجراء السورية للحبوب عقود مقايضة مع التجار، النخالة مقابل القمح.

وأكد أنه بالعام الماضي باع فرع المؤسسة، نحو ٢٧١١٠ أطنان من النخالة، و٣٩٥٣٥ طناً من الشعير، و٢٩٣٠ طناً من الكبسول للأبقار، و٧١٨ طناً من الجريش للأبقار أيضاً، إضافة إلى ٥٢٩٧ طناً من كسبة القطن، و٥٩١٩ طاً من كسبة الصويا، و٦٩١٣ طناً من الذرة، وما قيمته ١٧,٥ مليار ليرة.

ولكسر احتكار السوق وتوفير الأعلاف للأبقار، بيّن دعيس أن المؤسسة العامة تعمل على تطوير معمل الأعلاف في كفربهم، بكلفة تزيد على ٢,٥ مليار ليرة.

وقال: إن هذا المعمل وبعد الانتهاء من تطويره وتحديثه سيؤمن آلاف الأطنان من الأعلاف المكبسلة شهرياً، التي ستوزعها المؤسسة لدعم قطعان الأبقار المنتشرة في المحافظة، المقدر عددها نحو ٩١ ألف رأس، وهو ما سيؤدي لكسر احتكار هذه المادة ومنع استغلال المربين.

نوه بأن بدء المرحلة الأولى من تحديثه، وإقلاعه بعد التطوير والتحديث سيكسر احتكار السوق السوداء، ويمنع أصحاب معامل الأعلاف الخاصة من استغلال مربي الثروة الحيوانية.

حي الأرمن الجنوبي بحمص بلا مياه لسرقة أكبال كهرباء مضخة بئر

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى العشرات من أهالي حي الأرمن الجنوبي بمدينة حمص لـ«الوطن» انقطاع المياه عن منازلهم منذ أكثر من ٧ أيام، واضطرارهم لشراء المياه من الصهاريج الجوالة بمبالغ كبيرة تصل إلى ما يزيد على ٨ آلاف ليرة سورية لقاء تعبئة خزان المياه خاصتهم، ما يحملهم أعباء مادية إضافية ليس باستطاعتهم تحملها.

وناشد المشتكون مؤسسة المياه بحمص عبر «الوطن» بضرورة الإسراع لحل المشكلة وإعادة تغذية حيهم بالمياه، ولاسيما أنهم تقدموا بشكوى إلى المؤسسة منذ أيام ولم تلق آذان مصغية حتى تاريخه.

بدوره أكد مدير المؤسسة العامة للمياه بحمص حسن حميدان «للوطن» انقطاع المياه عن الحي المذكور منذ أيام نتيجة لقيام أشخاص مجهولين بسرقة الأكبال الكهربائية المغذية لمضخة البئر الذي يغذي الحي، لافتا إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تتم فيها سرقة الأكبال المغذية للمضخة.

وأشار إلى أن المؤسسة تعمل حالياً على تأمين أكبال جديدة لإعادة تشغيل المضخة وتزويد الأهالي بالمياه، مؤكداً أن المؤسسة تقوم حالياً بتغذية منازل الحي المذكور من الشبكة العامة لكن بشكل ضعيف إلى أن يتم الانتهاء من أعمال صيانة الكبل الكهربائي.

ولفت حميدان إلى أنه سيتم الانتهاء من تركيب الأكبال الكهربائية وإعادة تشغيل مضخة البئر وإعادة ضخ المياه لمنازل الحي اليوم الخميس.

رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية لـ«الوطن»: أسعار الخضار مقبولة مقارنة بالواقع والتاجر من يجني الأرباح

اللاذقية – عبير سمير محمود

اعتبر رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر في حديثه لـ«الوطن»، أن أسعار الخضار حالياً مقبولة وعادية حتى الآن مقارنة بالواقع وما يشهده من ارتفاع لبقاي المواد الغذائية في السوق، مضيفاً إن أغلى نوع من خضار الشتاء لا يتجاوز ٦٠٠ ليرة، على حين أن الفاصولياء اليابسة تباع بـ٦ آلاف ليرة، وكيلو البرغل ١٥٠٠ ليرة وزيت القلي ٧ آلاف ليرة وطبق البيض يزيد على ٦ آلاف ليرة.

بورصة الخضار

وأعاد صقر ارتفاع أسعار الخضار مقارنة بسنوات سابقة لعدة عوامل أبرزها ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج فمن كيلو السماد أو المبيد الحشري الذي كان يألف ليرة صار اليوم بـ١٠ آلاف ليرة، وكذلك بالنسبة لأجور النقل وأجرة اليد العاملة التي صارت اليوم بـ٧ آلاف ليرة في اليوم الواحد، إضافة للعوامل الجوية والعواصف المطرية التي هي حالياً السبب الرئيس بارتفاع أسعار الخضار الشتوية.

وبيّن أنه في الأجواء المطرية يتراجع الإنتاج فبالتالي يزيد الطلب ويقل العرض ما يتسبب بزيادة الأسعار، مشيراً إلى أن ربح الفلاح هامشي فهو من يتعب بدءاً من التعشيب إلى الزراعة والحراثة والقلع وغيرها، والتاجر من يجني الأرباح، فالفلاح يعرض بضاعته في سوق الهال ويشتريها التاجر ويحدد سعرها في السوق ليكون تاجر المفرق هو الأكثر ربحاً وأحياناً يصل مربحه ٢٠٠ ليرة في الكيلو الواحد بحسب جودة البضاعة.

البطاطا كالخبز

ذكر صقر أنه خلال الشتاء تعتمد ربات المنازل على البطاطا لكونها الغذاء الرئيسي حالياً لمعظم المواطنين السوريين مثلها مثل الخبز فلا بديل لها شتاءً، على حين في الصيف توجد أنواع أخرى كالفاصولياء الخضراء والبامياء والباذنجان، قائلاً: إن أسعار البطاطا لا تزال مقبولة مقارنة بباقي المأكولات الشتوية وخاصة الفاصولياء اليابسة باعتبارها كانت من الأطباق الرئيسية على المائدة الشتوية.

وتابع: اليوم تحتل البطاطا هذه المكانة لكونها أوفر وتطبخ بأشكال عدة، لافتاً إلى أن زراعتها قليلة جداً وتقتصر على عدد من المزارعين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة في جبلة ويتم الاعتماد على الوارد من محافظتي طرطوس وحماة.

البندورة منسية في الشتاء

على حين أشار رئيس اتحاد الفلاحين إلى أن البندورة وهي خضار صيفية ومع ارتفاع سعرها إلى ٩٠٠ ليرة، لا يعتمد عليها المواطن كثيراً في الشتاء وربما يكفيه كيلو واحد خلال الأسبوع البندورة للمأكولات الشتوية، مبيناً أن محافظة اللاذقية تستهلك ٢٠ طناً من البندورة في الشتاء، مقابل ١٠٠ طن في فصل الصيف، وتتم زراعتها بحوالى ١٤ ألف بيت بلاستيكي في المحافظة ومعظمها في جبلة.

السماد للقمح

فيما يخص الأسمدة، لفت صقر إلى عدم توافر الأسمدة للخضار في الوقت الحالي على حين تم توزيع كامل الكميات المخصصة لزراعة القمح في اللاذقية، مبيناً أن هناك التشجيع على زراعة القمح لدعم المحصول وتحقيق وفرة فيه، مع العلم أن مساحة أراضي زراعة القمح في اللاذقية ٢٩٠٠ هكتار لخطة العام الحالي وتم تنفيذ ٣٠١٠ هكتارات بنسبة ١٠٥ بالمئة، معظمها في الحفة تليها جبلة والقرداحة ثم اللاذقية، إضافة لمساحات تحميلية «تحت الأشجار» ستتم إضافتها للخطة الحالية.

ونوه صقر بأن زراعة القمح لم تنفذ على حساب زراعات أخرى، وإنما هي موجودة ولكن هذا العام تمت زيادة المساحات مقارنة بسنوات سابقة، ومن المتوقع أن يكون الإنتاج وفيراً في المحافظة.

على غرار «الأراكيل».. حلبيون يطالبون بحدائقهم العامة

حلب- خالد زنكلو

طالبت فعاليات أهلية حلبية بفك قيود الحدائق العامة لفتحها أمام مرتاديها بعد فترة إغلاق استمرت نحو سنة كإجراء وقائي لمواجهة جائحة كورونا، وذلك على غرار «الأراكيل» التي سمحت وزارة السياحة أول من أمس بتقديمها في منشآت الإطعام باشتراطات محددة.

وكانت «خلية الطوارئ»، التي شُكلت بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٧٣٩/١ بتاريخ ٢١ آذار الماضي برئاسة محافظ حلب، اتخذت سلسلة قرارات لمحاصرة التجمهرات وتخفيف الازدحامات لمكافحة «كورونا»، من بينها إيقاف عمل باصات النقل الداخلي العامة والخاصة المستقلة وتحديد عمل وسائط النقل الجماعي (الميكروباصات) حتى الساعة الخامسة مساء ضمن المدينة والريف وإغلاق المتنزهات والحدائق العامة، إلا أنه جرى التخلي تدريجياً عن جميع الإجراءات وإبقاء الحدائق العامة «محاصرة» بها.

وبررت الفعاليات مطلبها بتحسن الظروف الجوية «التي تسمح بالخروج من المنزل للتنزه في مساحات طبيعية مفتوحة وأجواء مشمسة، تساعد على مصارعة كورونا، بدل الانحباس في منازل ضيقة وباردة وغير مهوّاة تزيد مخاطر انتقال الفيروس المستجد وتكاثر الإصابة به»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».

وتساءل آخر: «هل يعقل السماح بتقديم الأراكيل المضرة بالصحة وإحدى أهم وسائل انتشار كورونا، ولا تسمح السلطات المعنية بافتتاح الحدائق أمام الراغبين بشم الهواء وقضاء وقت ممتع مع العائلة والأطفال، وما فائدة إغلاق «التواليتات» في وجه الزوار داخل الحديقة وعدم إغلاق فتحات الدخول إليها»!؟.

وواقع الحال أنه لا يخفى على أحد من المعنيين في حلب أن الحدائق العامة، وخصوصاً الكبيرة منها مثل الحديقة العامة وحديقة السبيل، تغص بزوارها على مدار الساعات المخصصة بدخولها، لكن ليس من أبوابها العريضة بل من فتحات جانبية قد تسبب أذى للمتنزهين ودون اعتراض القائمين عليها الذين يغضون الطرف نهائياً عن العملية، على اعتبار أن الحدائق أهم متنفس لسكان حلب وأهم رئة طبيعية لها.

والملاذ أيضاً، نجاح إغلاق الحديقة العامة وحديقة السبيل عند البدء بصيانتهما من مجلس المدينة قبل ثلاثة أشهر ولأسبوعين متتاليين ومن دون أن يتخطى أسوارهما أي زائر، على حين فشلت مساعي المعنيين لدخول المرتادين باقي أيام حظر الدخول!.